الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالبطالة في الاقتصاد العراقي للفترة 2006-2023

م .د عماد عاشور محمد

قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية دجلة الجامعة

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالبطالة في الاقتصاد العراقي للفترة 2006-2023

Foreign Direct Investment and its Relationship to Unemployment in the Iraqi Economy for the Period 2006-2023

م .د عماد عاشور محمد*

قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية دجلة الجامعة

Teacher Dr. Imad Ashour Muhammad *

Department of Financial and Banking Sciences / Dijlah University College

تاريخ الاستلام: 2024/12/01 تاريخ القبول: 2025/01/07 تاريخ النشر: 2025/06/01

Published: 01/06/2025 Accepted: 07/01/2025 Received: 01/12/2024

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بمستوى البطالة في الاقتصاد العراقي. اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي للوصول إلى النتائج التي تساعدنا في وضع السياسات والتوصيات التي من شأنها خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي والتقليل من التحديات والمعوقات التي تحول دون تشجيع رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار في العراق، الأمر الذي يساعد في تحسن الوضع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي خاصة في القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تعاني من التدهور والتي أدت إلى زيادة وانتشار معدلات البطالة خاصة بين الشباب ، وقد توصل البحث إلى ان من ابرز العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي في العراق هو الاستقرار السياسي واستتباب الوضع الأمني ومكافحة حالات الفساد المالي والإداري والتي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي أثرت سلبا على حالة تدفق راس المال للاستثمار في الاقتصاد العراقي .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، البطالة، راس المال البشري.

ABSTRACT:

The research aims to analyze the relationship between foreign direct investment and its relationship to the level of unemployment in the Iraqi economy. The research relied on the use of the descriptive analytical approach to show the relationship between macroeconomic variables to reach results that help us in developing policies and recommendations that would create an attractive environment for foreign investment and reduce the challenges and obstacles that prevent the encouragement of capital allocated for investment in Iraq, which helps in improving the economic situation and raising economic growth rates, especially in the basic economic sectors that suffer from deterioration, which led to an increase and spread of unemployment rates, especially among young people. The research concluded that the most prominent factors attracting foreign investment in Iraq are political stability, the stability of the security situation, and combating cases of financial and administrative corruption that the Iraqi economy suffers from, which negatively affected the state of capital flow for investment in the Iraqi economy.

Keywords: Foreign direct investment, Economic growth ,Unemployment, Human capital.

0Corresponding Author: Imad.ashour@duc.edu.iq

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

المبحث الأول
منهجية البحث

- **المقدمة :Introduction**

لم يحظ أي مفهوم باهتمام أكبر في الأدبيات الاقتصادية من الاستثمار بسبب علاقته الوثيقة بالنمو الاقتصادي الذي تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيقه. ويرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً عكسيًا بمعدل البطالة في أي بلد وهي الظاهرة التي يعاني منها معظم الاقتصاديات وخاصة الاقتصاد العراقي حيث كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر تنخفض البطالة والعكس صحيح. وتزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يوفره من نقل للتكنولوجيا الحديثة التي يمكن ان تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال رفع مستوى الإنتاجية وتوفير فرص العمل لكثير من الشباب الباحثين عن العمل وتقليل نسبة البطالة التي أصبحت ظاهرة تعاني منها غالبيه البلدان النامية. وتزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لما يوفره من نقل التكنولوجيا الحديثة ، والتي يمكن ان تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة مستويات الإنتاجية ، وتوفير فرص العمل لكثير من الشباب الباحثين عن عمل ، والحد من البطالة التي أصبحت ظاهرة توثر على الاقتصاد الوطني .كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير الموارد المالية التي تحتاجها المشاريع الاقتصادية والتخفيف من شدة العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات بدلاً من الاعتماد على القروض الأجنبية، وبالتالي تتحمل الدولة تكاليف إضافية وفوائد كبيرة لسداد تلك الديون والوقوع بما يعرف بفخ المديونية وخاصة إذا كانت الديون مصدرها صندوق النقد الدولي الذي يفرض شروط قاسية على الدول المدينة. وقد ازدادت الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية في العراق بعد عام 2003 بسبب تدمير البنى التحتية خلال الحرب، فضلاً عن تعطيل وإنهاء العديد من المشاريع الإنتاجية ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي وانعدام الآمن والتي تعتبر من اهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي والمشجعة على هروب رؤوس الأموال المحلية للاستثمار في الخارج بدلاً من الداخل.

- **مشكلة البحث:Research Problem**

تعتبر البطالة من أبرز المشاكل التي تعكس اثاراً سلبية جمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ولذلك حظيت هذه الظاهرة باهتمام كبير من الاقتصاديين الذين سعوا إلى معالجتها والحد من إثارها . ويعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المصادر الرئيسية للتمويل الدولي. ولذلك سعت العديد من البلدان النامية إلى إصدار قوانين لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار لإيجاد فرص عمل ورفع مستوى التشغيل والتخفيف من البطالة. ومن ثم فإن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل التالي:

ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة؟ حيث تتسم العلاقة بكونها عكسية فكلما ازداد حجم الاستثمار الحقيقي كلما انخفضت معدلات البطالة، وهكذا فإن توجه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية يساهم في تقليص مستوى البطالة التي تعد إحدى المشاكل الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

- **فرضية البحث:Research Hypothesis**

1. توجد علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى البطالة في الاقتصاد.
2. ان وجود المناخ الاستثماري الملائم والاستقرار شرط إساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **أهمية البحث:Importance of Research**

ترجع أهمية البحث إلى أنها تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المساهمة في تحسين النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره وسيلة اكثر أماناً للتمويل اذا ما قورنت بالقروض الثابتة ، كما انه يمثل اسهل وسيلة واكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة ، وتناوله لتحليل ظاهرة البطالة في العراق والتي تعتبر من اهم المشاكل الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ، فهو يؤدي إلى خلق فرص وظيفية للحد من البطالة ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.

- **أهداف البحث: Research Objectives**

- بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي.
- توضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة.
- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والبطالة في العراق.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

- **حدود البحث:**

الإطار الزمني – تناول البحث الفترة الزمنية 2006-2023.
الحدود المكاني – الاقتصاد العراقي.

- **دراسات سابقة :**

1. **دراسة موسى واحمد (2019) بعنوان (الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد العراقي)**

انطلقت مشكلة الدراسة من عقدة التنمية في العراق والرغبة في ترميم البنى التحتية التي دمرتها الحرب ،رغم وجود إشكالية حقيقية تتمثل في ظهور تراجع الدخل الحقيقي وندرة المدخرات و هدفت الدراسة إلى معرفة الاستثمار الأجنبي واثره على الاقتصاد العراقي باعتباره احد اهم مصادر التمويل الخارجي وكانت فرضية الدراسة هي ان الاستثمار الأجنبي الموجه ناحية القطاعات الاقتصادية المهمة يؤدي إلى تطور تلك القطاعات ، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها وجود محددات ومعوقات تواجه دخول وعمل الشركات الأجنبية بدأت بضعف عوامل الجذب ولا تنتهي بالبنية التحتية والتشريعية وأوصى الباحث بضرورة بناء الأساس التشريعي والاقتصادي والأمني لدعم الشركات الأجنبية للاستثمار في العراق

2. **دراسة هيثم و سميرة (2019)بعنوان(الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في العراق)**

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق . وارتكزت على فرضية مفادها انه على الرغم من تقديم العراق التسهيلات اللازمة لقيام للاستثمارات الأجنبية إلا أن حجم الاستثمارات لا يزال منخفضا والارتباط بين الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي ضعيف. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي حسب تقديرات نموذج البحث، رغم أن العلاقة كانت ضعيفة بسبب انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية .وأوصى الباحث بضرورة توفير البيئة المناسبة لغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر للعمل داخل العراق بما في ذلك البنية التحتية والاستقرار الأمني.

المبحث الثاني
الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته:

1. **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.**

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر حركة رأس المال الأجنبي من بلد المستثمر إلى البلد المضيف واستخدامه في الاقتصاد الحقيقي (السلع والخدمات)، وكذلك استخدام رأس المال الأجنبي في الاقتصاد المالي
(ألاسهم والسندات) والتي لا تساهم في توليد فرص العمل كما هو الحال في الاقتصاد الحقيقي حيث ان الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي يذهب لفتح المشاريع الاستثمارية وتوليد فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.
وقد عرفت منظمة التجارة العالمية WTO الاستثمار الأجنبي المباشر بانه استثمار يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسمى البلد الأم Home Country بامتلاك أصول أو موجودات ثابتة في بلد اخر يسمى البلد المستقبل Host Country مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل. (الجميل، سرمد، 2002: 245)، كما عرفته منظمة (UNCTAD) " هي عملية استثمار الأموال الأجنبية وغير الوطنية في الأصول الثابتة في بعض البلدان. وهي تنطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصلحة المستثمر الأجنبي الذي يحق له إدارة أصوله والسيطرة عليها في وطنه أو في بلد الإقامة الذي يتواجد فيه. ويمكن ان يكون المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة. (UNCTAD , 1998,PP350-352).
ومن الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في الأصول الإنتاجية، يرافقه نقل الأصول الملموسة وغير الملموسة، وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير على المشروع المقام في دولة غير وطنه.

2. **مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر**

أ. راس المال السهمي:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

هو مبلغ رأس المال الذي يقدمه مستثمر أجنبي لشراء حصة في مشروع في دولة غير بلده الأصلي، على ان لا تقل هذه الحصة عن 10% حسب تعريف (صندوق النقد الدولي) لأسهم الشركة رأس مال الشركة المساهمة. كقاعدة عامة، عادة ما تكون هذه الحصة كافية لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعالة على إدارة المشروع.

ب. الأرباح المعاد استثمارها:

هي حصة المستثمر الأجنبي المباشر (نسبة إلى مساهمته في رأس المال) من الأرباح غير الموزعة مثل أرباح الأسهم أو الأرباح التي لم يتم تحويلها إلى المستثمر المباشر. وتحتفظ الشركات بهذه الأرباح لإعادة استثمارها في البلد المضيف.

ج. القروض داخل الشركة:

وهو اقتراض قصير أو طويل الأجل من بلدان أو شركات (بخلاف البلد المضيف)، بالإضافة إلى الإقراض الرأسمالي بين المستثمرين المباشرين، وغالباً بين الشركات المتعددة الجنسيات (المقر الرئيسي) والشركات التابعة لها.

مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر (محمد، زينب، 1996 :119)

هناك عدة منافع وآثار إيجابية للاستثمار الأجنبي أهمها ما يلي:

1. تؤدي هذه الاستثمارات إلى نوعين من نقل المواد من البلد الأصلي إلى البلد المضيف. وهي تحولات رأس المال والمعلومات (التحولات التنظيمية، والمهارات الفنية، والتحولات التقنية).
2. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير رؤوس الأموال التي تحتاجها البلدان النامية.
3. توفير فرص العمل والدخل (على شكل أجور ورواتب وإرباح) مما يدعم عجلة التنمية الاقتصادية.
4. تساهم الإمدادات المختلفة من راس المال والتقنية والمعرفة في دعم الأنشطة التنموية.

ثانيا: محددات وعواقب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأبرز هذه المحددات هي:

أ. حالة الاستقرار السياسي، حيث كلما كان المناخ السياسي في البلاد أكثر استقرارا وغير معرض للتقلبات السياسية، كلما كان ذلك في مصلحة شركات الاستثمار الأجنبية ويساعدها على زيادة استثماراتها. (UNCTAD، 1996:51)، حيث يساعد النظام السياسي القائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان تكون فيه ثقة المواطنين عالية، وهذا يعني خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، إذ من غير المتوقع القيام بالاستثمارات وإنشاء المشاريع في دولة ينعدم فيها الاستقرار السياسي.

ب. التسهيلات لتسير وإدارة أعمال المستثمرين.

عندما تتوفر التسهيلات إمام المستثمرين الأجانب وما تقدم لهم من خدمات من قبل الدولة المعنية وإعطائهم الحوافز المناسبة من شأنها خلق بيئة جاذبة للاستثمار، وإذا ما اتخذت إجراءات للحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي المستشري في معظم البلدان النامية وخاصة في العراق وتحسين الكفاءة الإدارية وتوفير المرافق العامة والحد من مظاهر البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية (UNCTAD ,1998: 184)

2. المعوقات الاقتصادية:

ومن أهمها صغر حجم السوق الذي لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو الأسواق الكبيرة. ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين والتي يتم التعبير عنها بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي. ومعدلات نموه لان الدولة التي يكون معدل نموها الاقتصادي عالي يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المشاريع الاقتصادية لان هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج لإشباع احتياجات السوق المحلية بل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية ، كما إن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشراً على الاستقرار الاقتصادي وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخل الأفراد. ومن ثم توجد علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي وتدفقات رأس المال الخارجي ومعدلات النمو الاقتصادي (عجمي ، هيل ، 2002 : 24).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

كما ان من بين المحددات الاقتصادية هو مخاطر وتقلب أسعار الصرف خصوصاً باتجاه الانخفاض ، ويؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ، وبالمثل، يلعب سعر الفائدة دوراً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي. وعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، فإن ذلك يعكس تأثيراً إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق المحلية ، كما تتجه الرساميل المعدة للاستثمار صوب البلدان النامية للانتفاع من الأيدي العاملة الرخيصة اي ذات الآجر المنخفض ولذلك اعتمدت بعض الشركات الكبرى كجزء من استراتيجيتها إلى توطين المراحل التصنيعية ذات العمالة الكثيفة لجميع منتجاتها في البلدان المنخفضة الأجور. (يونس، ذنون و عمر، دنيا ، 2006 : 102).

بمعنى أن هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستويات الأجور. كلما انخفض الأجر، كلما شجعه على جذب المزيد من الاستثمارات إلى البلد المضيف. وعلى العكس من ذلك، في البلدان ذات الأجور المنخفضة، غالبا ما يكون مستوى المهارة منخفضاً. وهذا يتطلب توفير مراكز تدريب لهؤلاء العاملين لتحسين مستوى أدائهم وبالتالي رفع مستوى إنتاجيتهم وتحقيق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد .

أ. إثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي:

زيادة موارد النقد الأجنبي تخلق فرصاً استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفز الشركات المحلية على شراء مواد الإنتاج الوسيطة المصنعة محلياً وزيادة الصادرات، وبالتالي زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع معدل تكوين رأس المال وبالتالي ترفع معدل النمو الاقتصادي. (El-Erian,M, El-Gamal,M 1997:2-3).

ب. إثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف

لا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر فرص عمل للعمالة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات البطالة وخاصة اذا ما اتجهت الرساميل المستثمرة نحو أنشاء مشاريع استثمارية كبيرة الحجم بحاجة إلى أيدي عاملة ماهرة وغير ماهرة تدفع هذه المشاريع إلى فتح برامج لتدريب وتطوير راس المال البشري، حيث ان الخبرات والمهارات الفنية التي يكتسبها العمال المحليين تساعدهم على نقل واستخدامها في المشاريع الإنتاجية الوطنية في العراق.

ت. إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

يعد تطور المستوى التكنولوجي أحد العناصر المهمة في عملية الإنتاج، إذ يساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى الإنتاج ورفع الإنتاجية. وللاستثمار الأجنبي المباشر دور في نقل التكنولوجيا وخاصة المعرفة التكنولوجية المتوافقة مع ظروفها الاقتصادية فاذا كانت الدولة تملك فائضاً في الأيدي العاملة وتعاني من البطالة فانه ستلجأ إلى الصناعات كثيفة العمل إما إذا كان البلد يعاني من ندرة أو عجز في اليد العاملة فأنها تتجه نحو الصناعات كثيفة راس المال. (السلامة، عبدالله ، 1997: 180-181).

وللشركات الأجنبية دور في زيادة كفاءة استخدام التكنولوجيا المتاحة وتطويعها للظروف المحلية والعمل على تطوير تقنياتها بما يتناسب مع نمط الاستهلاك. كما أنها تمكنهم من تحفيز الكفاءات الفنية في الشركات المحلية، حيث تواجه عملية نقل التكنولوجيا مشكلتين:

الأولى : مدى ملائمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات الأجنبية لظروف البلد المضيف .

الثانية : تتعلق بالتكاليف التي تتحملها هذه الشركات مقابل نقل هذه التكنولوجيا .

ومن الجدير بالذكر ان بعض الشركات الأجنبية قد لا توجه استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية الأساسية بشكل يسهم في معالجة الخلل الهيكلي الذي تعاني منه معظم اقتصاديات البلدان النامية مما يؤدي إلى قيام قطاعات اقتصادية متقدمة نسبياً من الناحية التقنية والإدارية مقارنة بقطاعات أخرى متخلفة تكنولوجيا متمثلة بالشركات المحلية وهذا ما يعمق من ظاهرة الازدواجية في الاقتصاد. ويتضح ذلك من خلال اتجاه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع الصناعات الاستخراجية من اجل استغلال الموارد الطبيعية وتوجيهها إلى البلد الأم ودون القيام باي عملية تصنيعية داخل البلد.(سلمان ، جمال ، 2015 : 35).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

ث. ميزان المدفوعات واثر الاستثمار الأجنبي المباشر :

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات كل من الدولة المصدرة لرأس المال والدولة المتلقية له وميزان المدفوعات لكل بلد يبين مجموع ما يتسلمه ومجموع ما ينفقه. وفي الوقت التي تحصل الاستثمارات الأجنبية يزداد الأنفاق بالنسبة للبلد المصدر (المستثمر) وهذا يسبب عجز في ميزان مدفوعاته (اذا زاد مجموع ما ينفقه على مجموع ما يستلمه) ، ولميزان المدفوعات آثاراً إيجابية في المدى المتوسط وعندما يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتحول إلى آثار سلبية على المدى الطويل، حيث يزيد نشاط الشركات الأجنبية من استيراد الدولة المضيفة من السلع والخدمات الوسيطة. وهذه الشركات تبدا في تحويل أرباحها إلى البلد الأم ودفع التمويل الوارد لتلك الشركات وفوائده من المصارف في الخارج إضافة إلى ان العمال الأجانب يقومون بتحويل جزء من مرتباتهم إلى الخارج كما قد لا يسمح للشركات المنتجة بالتصدير إلى أسواق معينة .وتزداد الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة بسبب سياسات تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات الأجنبية.

ج. إثر الاستثمار الأجنبي في إسعار الصرف ومعدلات التضخم.

تؤثر التدفقات الأجنبية على أداء السياسات النقدية في الدول النامية من خلال التأثير على استقرار سعر الصرف ومعدلات التضخم النقدي. عندما يكون سعر الصرف في البلد المضيف مرنا فان تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى رفع قيمة عملة البلد المضيف وانخفاض في السعر النسبي للسلع المستوردة ويرفع من مستوى الاستهلاك ومن ثم تنخفض الضغوط التضخمية وبذلك يقل احتمال ان يكون لتدفقات راس المال الأجنبي إثر تضخمي.

رابعا: ماهية البطالة وأنواعها

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصادات المتقدمة والنامية لما لها من آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. حيث يشير مفهوم البطالة إلى فناء جزء من قوة العمل وخاصة جزء من عرض العمل أو جزء من السكان الفعالين (Active population) عاطلة وخارجة عن ممارسة النشاط الاقتصادي بسبب عدم توفر فرص العمل المتاحة لهم.

فالبطالة تعني تعطيل الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه نتيجة لأسباب متعددة. (جويتان ، مونويل ، 1998 : 15) ، بمعنى أن يكون الفرد في سن العمل وقادر على أدائها ويبحث عنها فلا يجدها، مما يؤدي إلى بطالته رغم حاجته للأجر الذي سيحصل عليه إذا أتيحت له فرصة العمل. (جودة ، هلال & عيسى ، رجاء ، 2010 : 65).

والحالات التي يعد فيها الشخص عاطلاً عن العمل حسب ما جاء في تعريف مكتب الإحصاءات المركزي The Central office statistics (CSO)

شكل رقم (1)

الحالات التي يكون فيها العامل عاطلا عن العمل

المصدر : من اعداد الباحث

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

أنواع البطالة: Salman ,J (2019:124)

1. البطالة المقنعة: أي وجود أفراد قادرين على العمل ولكنهم لا يعملون بكامل طاقتهم. وتنشأ هذه الحالة عندما يتجاوز عدد العمال أو الموظفين الحاجة الفعلية للعمل. وتنتشر هذه الحالة في الدول النامية وفي القطاع الخدمي والحكومي بشكل خاص
2. البطالة الهيكلية: تنشأ هذه الحالة نتيجة تغيرات الوضع الاقتصادي أو تغيرات في جوانب الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم التوافق بين مهارات العاملين والمهارات المطلوبة أو فرص العمل المتاحة.
3. البطالة الاختبارية: اي وجود إفراد لا يرغبون في العمل بمستوى الأجور السائد في السوق.
4. البطالة الاحتكارية: يمثل هذه الحالة جراء ترك الموظف أو العامل وظيفته أو عمله ليبحث عن فرص عمل أخرى بسبب رغبته بالحصول على اجر أفضل أو راتب اعلى من وظيفته السابقة.
5. البطالة الدورية أو الموسمية: وتظهر نتيجة للتغيرات الموسمية ففي حالة الركود يمثل الطلب على العمل وعدم كفاية الطلب تخلق فائض في عرض العمل مما يدفع جزء من العمال لبيقون في أحضان البطالة.

المبحث الثالث
تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة

ويعاني الاقتصاد العراقي من البطالة الهيكلية بسبب عدم توفر فرص العمل للأشخاص القادرين والراغبين في القيام بذلك. بسبب فشل السياسات التشغيلية وضعف القدرة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وتدفق أعداد كبيرة من الأشخاص دون سن العمل إلى فئة الشباب أو فئة سن العمل، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (1)

تطور أعداد ونسب البطالة في العراق للفترة 2006-2023

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد القوى العاملة / الف نسمة	معدل النمو السكاني للقوى العاملة%	عدد العطلين عن العمل	معدل البطالة %
2006	28,8	1155741	-	202254	17,5
2007	29,6	2060260	78,2	243110	11,8
2008	30,5	2287675	11,1	350014	15,3
2009	31,5	2320247	1,4	359638	14.00
2010	32,3	2468422	6,4	273994	12.00
2011	33,3	2527411	2,4	278015	11.00
2012	34,2	2807067	11,1	311584	11.9
2013	35,4	2827667	0,7	339320	12.1
2014	34,8	3985898	40,9	378660	10.6
2015	35,2	7909072	98,4	1273360	13.1
2016	36,1	10025430	26,7	2035162	10.8
2017	37,1	10020634	(0,1)	2044209	13.8
2018	38,1	10390616	3,7	2348279	13.5

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

13.6	1947107	2,9	10698395	39,1	2019
18.00	1471540	(0,3)	10663335	40,2	2020
18.4	1724202	(0,2)	10643226	41,1	2021
17.2	1935784	1.28	13653370	42,2	2022
15.5	1995675	2.11	16544678	43,3	2023

الجدول : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية ، دائرة الإحصاء وبيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التشغيل والقروض للأعوام (2006-2023).

يتضح من الجدول رقم (1) أن معدل البطالة مستقراً إلى حد ما لكنه شهد ارتفاعاً بعد عام 2014 حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل في عام 2015 نحو 13.% من قوة العمل. ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الاجتماعية وخاصة عمليات النزوح إلى عدد كبير من المحافظات العراقية.

يمكن توضيح تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للعراق والخارجة منه للمدة (2006-2023) من خلال الجدول (2) أدناه:

جدول(2)

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق للمدة (2006-2023) مليار دولار

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (في الداخل)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (في الخارج)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
2006	383	305	78
2007	972	8	964
2008	1856	34	1,822
2009	1598	72	1,526
2010	1396	125	1,271
2011	1617	366	1,251
2012	3400	490	2,910
2013	5131	277	4,854
2014	4781	242	4,539
2015	3468	148	3,320
2016	3951	304	3,647
2017	2838	78	2,760
2018	2851	188	2,663
2019	2117	64	2,053
2020	2859	79	2,780
2021	2613	83	2,530
2022	2735	78	2,735
2023	2866	88	2,778

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي وبيانات البنك الدولي للأعوام (2006- 2023)

يتضح من الجدول (2) ان حجم التدفقات الداخلة إلى العراق للمدة (2006-2023) قد بلغ اعلى مستوياته عام 2013، حيث بلغ 4,854 مليون دولار وسرعان ما انخفض في الأعوام 2017 و 2018، ليبلغ 2,760 ، 2,663 ، على التوالي ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى سوء الوضع الأمني في تلك السنوات والمتمثلة بسيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض المحافظات ، وفي الأعوام التي تلت 2019، 2020 ، 2021 استمر الانخفاض ليبلغ 2,530 و2,735 و 2,778 بسبب انتشار جائحة (كوفيد- 19).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

يبين الجدول السابق ان الاستثمار الأجنبي المباشر له غلاقة مباشرة مع سوق العمل، وللاستثمار الأجنبي وجهين **الأول إيجابي** من خلال ما يوفره من فرص عمل، حيث يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأجور وزيادة القدرة الإنتاجية عن طريق تدريب القوى العاملة وخاصة اذا ما تم إدخال أساليب تقنية حديثة ومتطورة يمكن ان تساهم في رفع كفاءة إداء العاملين وارتفاع مستوى الإنتاجية.

الثاني سلبي يمكن ان يعمل على تعزيز ظاهرة البطالة خاصة اذا ما تم استقدام عمالة اجنبيه بدلا من العمالة الوطنية. ولذلك يمكن القول ان انتشار ظاهرة البطالة في العراق يعود إلى اعتماد المواطنين العاطلين عن العمل على ما يوفره القطاع العام من فرص عمل والذي يعد المشغل الرئيسي لليد العملة إلى جانب ضعف مساهمة القطاع الخاص وعدم فاعليته. ناهيك عن كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع النفطي وهو قطاع إيل للنضوب إلى جانب تدهور القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي فضلاً عن توقف العديد من المشاريع الإنتاجية عن العمل وعدم وجود إرادة سياسية قادرة على انتشال الوضع الاقتصادي وتبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي الذي بدونه لا يمكن ان تتحقق تنمية مستدامة في البلد.

الاستنتاجات & التوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

1. يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بقدرته على توفير رؤوس الأموال للبلد النامي وتوفير فرص عمل للعاملين بالإضافة إلى توفير الدخول بشكل أجور ومرتبات وخلق فائض اقتصادي.
2. توجد علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجور في الدول النامية التي تتميز بانخفاض الأجور مما يشجع ذلك على جذب الرساميل المعدة للاستثمار نحو البلدان المضيفة خاصة اذا ما توفرت بيئة سياسية مستقرة وقوانين تشجع وتيسر عملهم وتحفزهم على المزيد من الاستثمار.
3. يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي يتمثل في تحقيق وفورات اقتصادية في العمالة من خلال زيادة الأجور وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تدريب القوى العاملة على التقنيات الفنية المتقدمة وبالتالي رفع مستوى كفاءة الأداء وتحسين مستوى الإنتاجية. إما إذا اعتمد الاستثمار الأجنبي على استقدام عمالة اجنبيه واستغنى عن العاملين بحجة عدم قدرتهم على استخدام التقنيات الحديثة فان ذلك من شانه ان يعزز من ظاهرة البطالة في البلد وارتفاع معدلاتها أو تم التركيز على الصناعات والأنشطة التي تعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة راس المال واقتصار الطلب على العمال الماهرين فقط والقادرين على التعامل مع الأساليب الإنتاجية الحديثة، فهذا من شانه زيادة معدلات البطالة بدلا من انخفاضها.
4. وجود محددات ومعوقات أمام دخول وعمل الشركات الأجنبية بدءاً من ضعف عوامل الجاذبية ونقص البنية التحتية والتشريعات، ومن أهمها:

أ. غياب الشفافية، واستشراء الفساد الإداري والمالي، والبيروقراطية، وعدم الجدية في تنفيذ التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
ب. الافتقار إلى الشفافية وشيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية وعدم الجدية في تطبيق التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي.
ت. عدم وجود دافع حقيقي لتحويل الفوائض المالية إلى استثمارات حقيقية.

ثانيا: التوصيات:

1. ان من أبرز العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي هو الاستقرار السياسي واستتباب الوضع الأمني في البلاد وخلاف ذلك لا يمكن للمستثمر ان يجازف في الاستثمار في بلد يعاني من عدم الاستقرار أو في بلد تنتشر فيه مظاهر الفساد الإداري المتغلغلة في جميع مفاصله.
2. ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات من اجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار وتيسير عملية الاستثمار الأجنبي ووضع بعض المغريات والمحفزات لجذب الرساميل الباحثة عن الاستثمار مثل تسهيل الإجراءات الإدارية، توفير سوق مالي كفوء وفعال، تسريع الإجراءات الجمركية والإعفاء من الرسوم والضرائب على الصادرات.
3. وضع ضوابط إمام المستثمر الأجنبي لتوظيف العمالة الوطنية والحد قدر الإمكان من استخدام العمالة الأجنبية لخفض معدلات البطالة إلى جانب خفض حجم المبالغ التي يحولها العاملين الأجانب إلى الخارج.

ضرورة وضع استراتيجية واضحة للاستثمار الأجنبي تحقق التوازن بين المصلحة الوطنية ومصلحة المستثمر الأجنبي، يتم بموجبها تحديد المجالات التي يمكن دخول الاستثمار الأجنبي إليها وكيفية دخوله. لتكون متوافقة مع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية المطلوبة في العراق

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.2.2025.18

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

English References:

Jamal Daoud Salman (2015) "Economic Development: Theories and Experiences," Arab Organization for Administrative Development, League of Arab States, Arab Republic of Egypt, Cairo. 1st edition.

Sarmad Kawkab, Al-Jamil,(2000) , International Finance: An Introduction to Structures, Processes, and Tools, University of Mosul.

Zainab Abdel Azim Muhammad, (1996), Egyptian politics towards the United States 1981-1991, a study from the perspective of political economy - Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition.

Abdullah Hamad Al-Salama, (1997), Foreign Direct Investment and Developing Countries - A Theoretical and Practical Study Symposium on Private Foreign Investment in the Kingdom of Saudi Arabia, Barriers and Obstacles, Institute of Diplomatic Studies, Riyadh, November 24-25.

Fadwa Hilal Judeh, Raja Abdullah Issa, (2010), The relationship between economic growth and unemployment in Iraq, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 12, Issue 3, Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economics.

Manuel Goitien, (1998), How are global capital flows managed, Journal of Finance and Development, Volume 35, Issue 2.

Mufid Thanoun Younis and Dina Ahmed Omar, (2006), Determinants of Foreign Direct Investment in Selected Arab Countries, Future Research Journal, Center for Future Studies, Al-Hadba University College, Issue 15, 2006.

Hail Ajami Jamil, Foreign Direct Investment in Jordan, Its Volume and Determinants, Irbid Journal of Research and Studies, Fifth Magazine, First Issue, Irbid National University, Jordan.

Haitham Abdul Qadir Al-Janabi and Samira Fawzi Shihab (2019), Foreign Direct Investment and its Relationship to Economic Growth in Iraq, Journal of Economic and Administrative Studies (formerly Dinar Magazine), Volume 1 - Issue 17, Iraqi University.

Musa Khalaf Awad and Ahmed Mahdi Sahib (2019), Foreign Direct Investment and its Role in Developing the Iraqi Economy, Journal of Economic and Administrative Studies (formerly Dinar Magazine), Volume 2 - Issue 23, Iraqi University.

Mohamed EL-Erian, Mahmoud EI-Gamal "Abreaction Foreign Inducement to Arab Countries" U.S.A 1997.

Salman, J. D (2018), "Essentials of Economics" Allied Publishers PVT.LTD. New Delhi.

UNCTAD 'World Investment Report 1998 Trends and Determinants.

UNCTAD,' World Investment Report 1996,